ظاهرة الفساد وتداعياتها على تفاقم مشكلة البطالة في العراق بعد عام (2003)*

أ.م.د. فيصل اكرم نصوري الباحث/ مصطفى حميد كزار
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد

المستخلص:

يعد الفساد ظاهرة توجد في كل الازمنة والامكنة، فهي تظهر في الدول النامية وفي الدول المتقدمة، وفي جميع الانظمة السياسية. ولها تداعيات وانعكاسات اقتصادية على المجتمع الذي يستشري فيه، وتؤدي الى تقويض التنمية الاقتصادية وعرقلتها، كما تعمل على زيادة الفقر ومعدلات البطالة، فضلاً عن دورها في تفاقم المشكلات الاجتماعية، وعدم الاستقرار السياسي. والفساد يعد سلوكاً منحرفاً غير قانوني ومخالف للتعاليم الدينية والقيم الاخلاقية. وظهور هذه الظاهرة يعود لعدة اسباب منها سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. والتي قد يكون مصدرها داخليا أو خارجيا وهذا ما يؤدي الى تأثيرات خطيرة في البنية الاقتصادية والاجتماعية للدول. ويعد انتشار ظاهرة الفساد في الدول النامية السبب الرئيس في انتشار ظاهرة التخلف فيها والذي ينعكس على كل مفاصل الحياة، وتؤدي الى هدر الموارد الاقتصادية والمالية، وخسارة الوقت والجهد مما ادى الى ضياع فرصة التقدم والازدهار في هذه الدول. وبسبب هذه الانعكاسات الخطيرة اتفقت التقارير للمنظمات الدولية والهيئات المحلية على محاربة ظاهرة الفساد في تلك الدول وبضمنها العراق. حيث ان السلوك الفاسد قد انتشر في جميع المؤسسات الحكومية العراقية بسبب ما مر به من حصار اقتصادي وحروب طويلة واحتلال امريكي، مما ترك اثار كبيرة على سلوكيات الموظفين الحكوميين على نحو خاص وعلى سلوك افراد المجتمع على نحوعام، مما ساهم ذلك في انخفاض معدلات الاستثمار سواء المحلي أو الاجنبي، فادى الى انخفاض المشاريع الاستثمارية التي تستطيع استيعاب النشيطين اقتصادياً من القوى العاملة، فانعكس ذلك على تفاقم البطالة في العراق.

المصطلحات الرئيسية للبحث/ الفساد– معدل البطالة– مؤشر مدركات الفساد .

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
المجلد 20
العدد 78
لسنة 2014
الصفحات 297-324

* بحث مستل من رسالة ماجستير

المقدمة:

استشرت ظاهرة الفساد في العراق لتوافر المناخ والبيئة الملائمة لهذه الظاهرة، فأدى الى انتشارها على نحو سريع في جميع مؤسسات الدولة العراقية ولاسيما بعد الاحتلال الامريكي عام (2003)، فقد شهد البلد نتيجة الفراغ السياسي، والصراع على السلطة حالات من الفوضى والسلب والنهب وانتشار كل انواع الفساد، مما دفع بالاقتصاد العراقي نحو الهاوية من خلال تدمير البنى التحتية والمؤسسات الحيوية وتوقف الكثير من القطاعات الانتاجية وفي مقدمتها الزراعة والصناعة التي تسد الحاجات الضرورية لافراد المجتمع العراقي، وانتشار ظاهرة البطالة بين صفوف الشباب التي اصبحت معضلة خطيرة في المجتمع. ونتيجة هدر الموارد الاقتصادية من الجهات العليا في اتجاهات لاتصب في مجالات الاستثمار، ادى الى تراجع معدلات الاستثمار على نحو كبير بسبب عزوف المستثمرين الاجانب بداعي عدم توافر الامن والاستقرار وانتشار السلوك المنحرف للموظف الحكومي، بل حتى المستثمرين المحليين من اصحاب رؤوس الاموال الضخمة الذين فضلوا الاستثمار في بلدان مجاورة خوفاً على مصالحهم الاقتصادية، مما اسهم في تحسن اقتصاديات الكثير من دول الجوار باموال عراقية مع تراجع التنمية في العراق. حيث لم يشهدالعراق سوى عمليات البناء والاعمار لما دمرته الحرب الاخيرة والذي رافقها الكثير من شبهات الفساد التي تزعمتها الشركات الامريكية وعقد الصفقات المالية مع مقاولين عراقيين لايمتلكون الخبرة في ذلك المجال مقابل الحصول على عمولة معينة، مما انعكس على تفاقم المشكلات في الاقتصاد العراقي.

اهمية البحث:

تتجلى اهمية البحث في تناول ظاهرة خطيرة استشرت في العراق وهي ظاهرة الفساد، التي لها تأثير كبير على جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبيان اثر هذه الظاهرة في اعاقة الاضافات الاستثمارية للاقتصاد العراقي، الذي سينعكس على تزايد معدلات البطالة بين السكان النشيطين اقتصادياً.

مشكلة البحث:

تكمن هذه المشكلة في ان لظاهرة الفساد انعكاسات على الحياة الاقتصادية للفرد وللمجتمع، نتيجة لتأثير السلوك المنحرف للفاسد في اعاقة الاستثمار والنمو الاقتصادي، مما يؤدي الى تفاقم مشكلة البطالة في المجتمع العراقي.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان " استشراء ظاهرة الفساد نتيجة سلوك الفرد الفاسد بشكل عام وسلوك الموظف العمومي بشكل خاص، ادى الى تداعيات خطيرة على الاقتصاد العراقي ومن اخطرها تفاقم مشكلة البطالة، حيث كانت هذه الظاهرة احد الاسباب الرئيسة في تفاقم هذه المشكلة ".

هدف البحث:

دراسة ظاهرة الفساد واسباب انتشارها بين افراد المجتمع العراقي، وبيان الاثر الذي تتركه هذه الظاهرة في الاقتصاد العراقي، ومن ثم اقتراح الوسائل الكفيلة لمكافحةهذه الظاهرة .

منهجية البحث:

يعتمد البحث على الاسلوب الاستقرائي، باستخدام التحليل النظري والوصفي لتوضيح العلاقة بين الفساد والبطالة في العراق بعد عام (2003) ولغاية عام (2013).

خطة البحث:

تم تقسيم البحث على اربعة مباحث وهي كالاتي:

المبحث الاول: يتناول الجانب المفاهيمي للفساد واضراره الاقتصادية، من خلال تقسيمه على فقرات تتضمن الفساد من ناحية مفهومه، واهم مظاهره وانواعه، والاشارة الى اهم الاضرار الاقتصادية للفساد.

المبحث الثاني: يتناول المنظور العام لمشكلة البطالة، مفهومها وانواعها، واسباب البطالة.

المبحث الثالث: يتناول دراسة انتشار ظاهرة الفساد وتحليلها، وتفاقم مشكلة البطالة في العراق بعد عام (2003 – 2013)، وقد قسم هذا المبحث على فقرات تتضمن درجة انتشار ظاهرة الفساد، ومعدلات البطالة، واسباب تفاقم هذه الظاهرة.

المبحث الرابع: سوف يتناول المقترحات الاستراتيجية لمكافحة ظاهرة الفساد في العراق للتخفيف من حدة اثارها الاقتصادية.

واختتمت الدراسة بعدد من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول/ مدخل مفاهيمي لظاهرة الفساد واضراره الاقتصادية

الفساد (Corruption) ظاهرة من الظواهر آثارت اهتمام الباحثين لانها من الظواهر الخطيرة التي تؤثر في اقتصاديات الدول جميعاً، وتؤدي الى شل عملية البناء والتنمية الاقتصادية لانها تشل الاقتصاد، لذا اصبحت هذه الظاهرة العدو الاول للخطط والبرامج التنموية للدول. وتترك هذه الظاهرة كثيراً من الآثار المدمرة كزيادة الفقر والبطالة وتفاقم التفاوت الطبقي بين افراد المجتمع ، والخسارة الكبيرة للموارد المالية والاقتصادية وكذلك الجهد والوقت.

ومن اجل التعرف على مفهوم الفساد، واهم اثاره، فقد تم تقسيم هذا المبحث كالاتي:

اولاً: اشكالية مفهوم الفساد: تعد ظاهرة الفساد ظاهرة قديمة وجدت مع وجود المجتمعات الانسانية والانظمة السياسية التي تحكم هذه المجتمعات عبر التاريخ فقد تنوعت وتعددت التعاريف الخاصة بالفساد من مجتمع الى اخر، ومن باحث الى اخر، فقد عرف الفساد (بانه خروج على القوانين والانظمة ،اي عدم الالتزام بهما أو استغلال غيابهما من اجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية ومالية وتجارية أو اجتماعية لصالح الفرد أو لصالح جماعة معينة). [1]

وايضاً بانه (هو استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة مثل الرشوة والابتزاز). [2]

وعرفت "منظمة الشفافية الدولية" Transparency International الفساد (بانه كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة لنفسه أو جماعته). [3]

وعرفت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة (2003) ظاهرة الفساد (بانها الرشوة بجميع وجوهها، والاختلاس بجميع وجوهه، والمتاجرة بالنقود، وإساءة استغلال الوظيفة، وتبييض الأموال، والثراء غير المشروع وغيرها من أوجه الفساد الأخرى). [4]

وعلى الرغم من صعوبة ايجاد تعريف موحد للفساد الإ ان الباحث توصل الى تحديد تعريف يتوافق مع البعد الاقتصادي، وعلى النحو الاتي (انه السلوك المنحرف عن المبادئ والقيم الاخلاقية من خلال استغلال المنصب الحكومي ادارياً ومالياً وقانونياً لتحقيق منافع شخصية على حساب المجتمع، وبما يؤدي الى هدر الموارد الاقتصادية وسوء توزيعها).

ثانياً: انواع الفساد ومظاهره: يمكن اجمال انواع الفسادعلى النحو الاتي: [5]

1- الرشوة (Bribery): وتتمثل باستغلال الموظف العمومي لوظيفته من اجل الحصول على منافع مادية أو معنوية نظير قيامه باداء أو الامتناع عن عمل يكون من صميم اختصاصه الوظيفي أو الاخلال بواجبات الوظيفة على نحو يضر المصلحة العامة وواجبات الوظيفة العامة واصول المهنة.

2- المحاباة والمحسوبية (Favoritism & Nepotism): يقصد بالمحاباة تفضيل جهة على اخرى في تقديم الخدمة بغير وجه حق كما في منح المقاولات والعطاءات أو عقود الاستئجار والاستثمار. والمحسوبية هي نمط سلوكي ينطلق من دوافع عنصرية أو اقليمية أو طائفية بعيدة عن الاخلاقيات الوظيفية التي تقضي بعدم التفضيل أو الانحياز لجهة معينة دون مسوغ قانوني، وهذه الظاهرة منتشرة في الوطن العربي انتشاراً واسعاً.

3- الوساطة: وهي توسط الغير لدى الموظف العام لمصلحة صاحب الحاجة، ويتم ذلك في صورة رجاء أو طلب من شخص ذي نفوذ وظيفي أو ذي مكانة اجتماعية أو سياسية، فيصبح قادراً على توجيه قرارات الموظف العام بآداء عمل مخالف للانظمة والقوانين.

4- التقليد والتزوير (Similarity): التقليد يعني إنشاء شيء مشابة للشيء الذي يحميه القانون، ويتحقق بصناعة سلعة معينة مماثلة للسلعة المحمية قانوناً، وهو مختلف عن التزوير الذي يعن إدخال تغيير على شيء موجود اصلاً تحقيقاً لمصلحة المزور، والتزوير قد يكون مادياً أو معنوياً ولكل نوع طرقه الخاصة، فالمادي منه هو الذي يقع بوسيلة مادية، اما المعنوي فهو الذي يقع بتغيير القيمة الحقيقية دون ان يترك اثراً مادياً.

5- الابتزاز (Black Mailing): والمقصود به قيام الموظف الحكومي باستغلال وظيفته من خلال التأثير على طالبي الخدمة العامة تحت تأثير التهديد بالضرر. [6]

6- التسيب في العمل (Negligence): قد يأخذ سلوك بعض العاملين في المنشأت العامة سلوكاً غير سليم وفاسد يتمثل بعدم الالتزام بقواعد العمل وقوانينه، كعدم التقيد باوقات الدوام أو الحضور الشكلي دون القيام بالمهام الوظيفية المطلوبة، ويترتب عليه عدم انضباط العمل وانخفاض انتاجية العاملين، وهذا الامر يعد هدراً للموارد البشرية والوقت والمال.

7- اختلاس المال العام (Embezzlement): وهي احد انواع الفساد الذي يقوم به الموظف العمومي باختلاس اموال أو اوراق مالية أو أي ممتلكات اخرى عمومية ذات قيمة والتي عهدت اليه بحكم موقعه الوظيفي.

ويمكن تقسيم الفساد من حيث مظهره على: [7]

1- الفساد الإداري (Managerial Corruption): هو مجمل الانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية والتي تصدر عن الموظف اثناء تاديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية.

2- الفساد المالي (Financial Corruption): هو مجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والاحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها، ويمكن ملاحظة مظاهر هذا النوع في الرشاوي والاختلاس والتهرب الضريبي وغيرها من الانواع.

3- الفساد الاقتصادي (Economical Corruption): ويتمثل بالسياسات الاقتصادية المرتجلة وسوء توزيع الثروات والموارد والدخول، أو تحميل الإدارة الحكومية بأعباء كبيرة وتخصيص اموال طائلة للقيام بهذه المهام دون متابعة ورقابة ومساءلة. وقد يكون هذا النوع من الفساد فردياً لبعض السياسيين أو الموظفين العموميين، أو قد يكون موجوداً في مؤسسة بعينها أو في قطاعات محددة للنشاط الاقتصادي دون غيرها من القطاعات الاخرى، وفي أحيان أخرى يصبح الفساد ظاهرة يعاني منها المجتمع بكافة طبقاته ومختلف معاملاته، وهذا ما يقصده بالفساد المنتظم أو الممتد، وهذا الفساد يؤثر في المؤسسات وسلوك الأفراد على كافة مستويات النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

فالفساد تكلفة اقتصادية يتحملها المجتمع، ويترك بعض الآثار السلبية منها ارتفاع حجم التهرب الضريبي، وارتفاع تكلفة الخدمات العامة نتيجة التكاليف الإضافية الناجمة عن ممارسات الفساد، ارتفاع تكاليف التكوين الرأسمالي نتيجة العمولات التي تزيد من التكاليف الحقيقية للمشاريع الكبيرة، ويقلل الفساد من نوعية المرافق العامة وكفاءتها، ومن جودة السلع والخدمات المقدمة، كما يشوه الفساد سوق العمل عن طريق إجراءات التوظيف والتعيين في الحكومة على أساس المحسوبية أو الرشوة، والاسهام في الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخول، و يخفض الفساد مستويات النمو. [8]

4- الفساد الاخلاقي (Moral Corruption): ويتمثل بالانحرافات الاخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الفرد الشخصي وتصرفاته، كالقيام باعمال مخلة بالحياء في اماكن العمل.

5- الفساد السياسي (Political Corruption): هو مجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والاحكام المالية التي تنظم عمل النسق السياسي (المؤسسات السياسية في الدولة).

ثالثاً: الاضرار الاقتصادية للفساد: هناك اجماع واسع بين الاقتصاديين على ان الفساد هو احد العوامل الاساسية السيئة لعمل السوق وكفاءته، إذ يشوه الفساد الايرادات الضريبية ويقلل الموارد المتاحة لإعادة توزيع الدخل، كما يؤدي الى ابطاء العملية التنموية نتيجة توجيه الموارد الاقتصادية الى المصالح الخاصة على حساب المصالح العامة، فالحكومات الفاسدة ذات الموارد المحدودة تتبنى سياسات تتناقض مع مصالح افراد مجتمعاتها، لانها في الاساس تعمل على توسيع فرص الحصول على منافع وموارد مالية واقتصادية لصالح مصالح اصحاب السلطة العامة [9].

ويمكن تناول اهم التأثيرات السلبية لظاهرة الفساد على الجانب الاقتصادي بالشكل الاتي:

1- الفساد يخفض الاستثمار والنمو الاقتصادي: في البيئة التي تنتشر فيها ظاهرة الفساد في دوائره الادارية تؤدي الى تخفيض الاستثمارات، لان اصحاب المشاريع يدركون بأن المسؤولين الفاسدين لا يمنحون التصاريح الضرورية لاستثماراتهم إلا بعد دفع الرشاوى، لذا فقد ينظر المستثمرون الى الفساد على انه ضريبة ذو طابع مؤذ بوجه خاص بالنظر الى الحاجة للسرية التي تصاحبها، لذا فانها تقلل من حوافز الاستثمار. كما ان للفساد اثراً مباشراً في حجم الاستثمارات الاجنبية ونوعيتها. ففي الوقت الذي تسعى فيه البلدان النامية الى استقطاب موارد الاستثمار الاجنبي وذلك لنقل المهارات والتكنولوجيا. ويتطلب ذلك ضرورة توفير المناخ الاستثماري الملائم واللازم للاستثمارات المحلية والاجنبية والتي تعد من العوامل المهمة في تحقيق معدلات نمو عالية للاقتصاد الوطني.والفساد يتسبب في هروب الاستثمار فمن غير الممكن ان يقوم مستثمر باستثمار امواله في بيئة مستشري فيها فساد فلا تتسم بالاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، علاوة على ان ممارسات الفساد يقلل من حوافز الاستثمار وفرصه وتغير من اتجاهها واتجاه تدفق رؤوس الاموال لفقدان الثقة بالاسواق بسبب تفشي الظواهر المنحرفة لسلوك المسؤولين الحكوميين، ويؤدي ايضاً الى تأجيل تطوير عدد من المشاريع القائمة بالنتيجة فان كل ذلك يؤدي الى تخفيض معدلات النمو الاقتصادي وضعف توافر فرص العمل مما تتوسع معه ظاهرة البطالة والفقر. [10]

2- الفساد يزيد من حدة الفقر: بصفة عامة يكون البلد اكثر فقرا اذا كان مستوى الفساد فيه عالياً، فالفساد يهدد الناس ولا سيما الفقراء منهم، فالدولة التي يتفشى فيها الفساد قد تواجه مشكلة الفقـــــــر والفقراء ممن لا يملكون الموارد للتنافس مع الراغبين في تقديم الرشاوى، ويحرم الفقراء من نصيبهم حتى ولو كان هذا النصيب هزيلا. ويساهم الفساد في زيادة حدة الفقر بتحويله للموارد المخصصة لتخفيف حدة الفقر الى جيوب عديمي النزاهة من المسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال. [11]

3- الفساد يزيد من معدلات البطالة: ان البطالة مشكلة تعاني منها دول العالم المتقدم والنامي، وتتفاقم هذه المشكلة عند وجود ظاهرة الفساد في المجتمع، حيث ان آثار هذه الظاهرة تمتد لتؤثر في حجم الاستثمارات المحلية والاجنبية، فاكثر الاضرار وضوحاً هي الزيادة المباشرة في تكلفة انتاج السلع، فاذا قلنا ان هناك مدفوعات غير القانونية للمسؤولين الحكوميين بذلك فان المنتج (أو المستثمر) سيتحمل تكلفة اضافية، هذا ما يؤدي الى نتيجة مفادها النقص الحاصل في الموارد الموجه لتوليد وظائف جديدة في الاقتصاد [12]. بذلك تكون عملية السيطرة على مستويات البطالة في غاية الصعوبة، فالعلاقة بين الفساد والبطالة هي علاقة متداخلة، فالفساد يعرقل اقامة مشاريع حقيقية تستوعب آلالاف من العاطلين عن العمل، كما انه سيعمل على نحو اساسي على الترويج لمشاريع سطحية غير مفصلية، كذلك ستعاني المؤسسات الصناعية والانتاجية من مشاكل في الانتاج والانتاجية. اما بالنسبة للمؤسسات الخدمية العامة فستكون غير قادرة على تلبية حاجات الناس، بسبب ان الكثير من المؤسسات الحكومية ستفقد انسيابية العمل الإداري، وكذلك عدم قدرة هذه المؤسسات على وضع آليات جدية لمعالجة مشكلة البطالة. [13]

المبحث الثاني/ المنظور العام لمشكلة البطالة

البطالة من اهم القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تعكر صفو حياة الافراد من جيل الى اخر، فهذه الظاهرة تشير الى تعطل عدد كبير من العاملين في مختلف المجالات، مما يترتب عليه قلة الانتاج وانخفاض الاستثمار، وهذا بدوره يؤدي الى ارتفاع الاسعار والحاق الضرر الكبير بالمجتمع وخاصة العاطلين عن العمل. كما تودي البطالة الى التخلف الاقتصادي، لانها سبب في بطء النمو الاقتصادي ولاسيما في الدول النامية، اذ ان البطالة تعني وجود فئة من المجتمع قادرة على العمل وراغبة فيه بالاجر السائد ولكن لاتجد طريقها الى سوق العمل.

اولاً: **مفهوم البطالة**: تم تعريف هذا المفهوم على انه كافة الاشخاص الذين هم في سن العمل وغير قادرين على الحصول على فرصة عمل. و ايضاً تعرف ظاهرة البطالة (بانها تعطل الاشخاص الراغبين في العمل والقادرين عليه). وهناك تعريف اخر للبطالة (عدم قيام فرد أو جماعة بأي جهد بدني أو ذهني يبذله الانسان (الفرد أو الجماعة) خلال مدة زمنية معينة مقابل اجر محدد). وعرفت البطالة من قبل بعض الاقتصاديين على انها (تعطل جانب من قوة العمل عن العمل المنتج اقتصادياً، تعطلاً اضطرارياً على الرغم من القدرة والرغبة بلعمل والانتاج). أو هي (التوقف غير الارادي والممتد عن العمل والذي يرجع الى استحالة العثور على عمل). اما منظمة العمل الدولية فقد عرفت البطالة بانها (تشمل كل الاشخاص الذين تزيد اعمارهم عن سن معين وكانوا من دون عمل وهم مستعدون للعمل وباحثون عنه واتخذوا خطوات محددة بحثاًعن العمل باجر أو عمل للحساب الخاص).[14]

ثانياً: **اسباب البطالة**: بعد ان تطرقناً الى مفهوم البطالة لابد من معرفة اسبابها: [15]

1- **معدل النمو السكاني العالي**: اذ كلما زاد عدد السكان كلما زادت مشكلة البطالة وقلت فرص العمل واقامة المشاريع التنموية كما هي الحال في الدول النامية. اما الدول المتقدمة فانها تمتاز بثبات عدد سكانها نسبياً بشكل يتناسب مع حجم الموارد الاقتصادية لذلك تكون معدلات البطالة منخفضة فيها.

2- **معدلات الامية العالية**: تمتاز بعض الدول بارتفاع عال في معدلات الامية وانتشار الجهل والتخلف، وغياب مناهج التعليم بسبب ضعف المؤسسات التربوية، وانشغال هذه البلدان بالصراعات السياسية والحروب والنزاعات الداخلية وما يتولدمنها فساد مالي واداري، مما ادت الى هجرة الكثير من مناطقهم وترك التعليم والانشغال بالعمل اليومي الذي يكاد ان يوفر الغذاء والدواء الضروري بسبب الظروف الاقتصادية المتدهورة فيها.

3- **تدهور نوعية التعليم**: ان انتشار ظاهرة الفساد والرشوة في مؤسسات الدولة ومنها التربية والتعليم من قبل بعض المعلمين والمدرسين وكذلك بالنسبة لبعض الاساتذة الجامعيين يؤدي الى تراجع الخبرة والكفاءة العلمية في المجتمع.

4- **فشل برامج التنمية**: وهذا الفشل يؤدي الى تراجع في العناية بالجانب الاقتصادي والاجتماعي، والى تراجع قدرة القوانين المحفزة على الاستثمار في توليد فرص عمل كافية بسبب مايشوبها من فساد خصوصاً في الدول النامية، فضلاً عن تراجع قدرة الدولة في خلق فرص العمل.

5- **ارتفاع معدل نمو القوة العاملة مقابل انخفاض نمو الناتج القومي**: فعلى سبيل المثال الدولة التي يتوافر فيها فائض العمالة تعاني من الركود الاقتصادي، وعدم توفر الاموال اللازمة للاستثمار وازدياد البطالة والديون في تلك البلدان، فيصل معدل النمو السنوي لدخل الفرد العامل في مصر الى (2.1%)، وفي سوريا (5%)، والاردن (3.6%)، وهذا التراجع في مستوى معيشة العامل العربي له اثاره السلبية في انتاجيته وانخفاض اهميته في دعم الاقتصاد الوطني. بينما استطاعت الصين النهوض بالاقتصاد وتحقيق التنمية وزيادة في الناتج القومي جعلت اقتصاد الصين يحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الامريكية حيث بلغ الناتج قرابة (4.91) ترليون دولار امريكي بفضل سياسة الاستثمار الاجنبي المباشر وهذا ماتفتقده اغلب الدول العربية.

6- **السلوك غير السليم لاصحاب القرار في القطاع العام**: وهو سبب اخر يضيفه الباحث اذ يؤدي هذا السلوك الى توجيه موارد الدولة لتحقيق منافع خاصة على حساب المنفعة العامة، التي لها اهمية كبرى في تفاقم مشكلة البطالة ولاسيما في البلدان النامية ومنها العراق.

ثالثاً: **انواع البطالة**: لقد قسم الاقتصاديون البطالة الى عدة انواع هي:

أ- **البطالة الاجبارية** (Compulsory Unemployment): وتعد من اخطر حالات البطالة التي يتعطل فيها العامل على نحو اجباري، اي من غير ارادته أو اختياره، وهي تحدث من طريق تسريح العمال، اي الطرد من العمل على نحو قسري، على الرغم من ان العامل راغب في العمل وقادر عليه وقابل لمستوى الاجر السائد. وتحدث بسبب ضعف مرونة الجهاز الانتاجي ومن ثم انخفاض الاستخدام البشري. [16]

ب- **البطالة الهيكلية** (Structural Unemployment): وتنشأ من اختلال التوازن في العلاقات السائدة بين مختلف عوامل الانتاج، فمن مسبباتها التغيرات الحركية في الطلب والتي قد تغير مستويات المهارات المطلوبة لبعض الاعمال. اذ تتقادم بعض المهارات بينما يتزايد الطلب على بعضهم الاخر بحيث لايكفي المعروض منه للوفاء بذلك الطلب المتزايد، فضلاً عن تدفق العمال من صغار السن قليلي الخبرة والذين لاتتلاءم امكانياتهم وفرص العمل المتاحة. كما تحدث نتيجة الركود الذي يضرب الاقتصاد بين الحين والاخر قد يكون سبباً في البطالة الهيكلية،اوما تعرف بالبطالة الدورية. [17]

ج- **البطالة الموسمية** (Seasonal Unemployment): ويعني هذا ان هناك قوى بشرية عاملة مؤهلة في المجتمع لاتقوم بعملها خير قيام إلا في موسم محدد من العام، وبالتالي تظل معطلة عن العمل باقي مدة العام. [18]

د- **البطالة الفنية** (Technological Unemployment): ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة تحرك بعض العاملين لينتقلوا من عملهم الى عمل اخر أو لمنطقة اخرى أو لصناعة اخرى، وخلال مدة الانتقال يكونون في حالة بطالة ويستغرق ذلك وقتاً لان العامل ترك عمله الاول بحثاً عن اجور اعلى أو ظروف معيشية افضل وهذا قد لايتوافر بسرعة، كما تنشا بسبب التطور التكنلوجي. [19]

ح- **البطالة المقنعة** (Disguised Unemployment): ويسميها بعضهم البطالة المستترة، وتظهر بسبب الطبيعة التقليدية للانتاج وتسود الدول النامية وانتاجية العامل العاطل ليست صفراً وانما سالبة.[20]

خ- **البطالة الاختيارية**: ان هذا النوع من انواع البطالة يمثل العاطلين الدائمين والذين لايسعون وراء العمل حتى في اوقات الرخاء الاقتصادي على الرغم من انهم قادرون على العمل مثل الاغنياء. [21]

المبحث الثالث/ دراسة ظاهرتي الفساد والبطالة في العراق وتحليلهما

اولاً: **ظاهرة الفساد في العراق**: شهد الاقتصاد العراقي تراجعاً خطيراً بعد عام (2003) بسبب الفراغ السياسي وانتشار الفساد على نحو كبير في كل مفاصل الدولة ساهم في تفاقم مشكلة البطالة. وعلى الرغم من التراجع الذي حصل في معدلات البطالة في السنوات الاخيرة لعدم دقة البيانات، لكن هذا لايعني تراجع نسب الفساد الذي لوحظ تزايده يوماً بعد يوم، بسبب تزايد معدلات التصدير للبترول وارتفاع اسعاره وتضخم موازنة الدولةحيث يتم تشغيل الايدي العاملة باجور يومية بسيطة ومحدودة من طريق الوساطة والاقرباء في ظل الايرادات الضخمة لذلك القطاع الحيوي في العراق [22]. ان ظاهرة الفساد ليست حديثة العهد في العراق وانما رافقت جميع الحكومات المتعاقبة التي هيمنت على ثروات البلاد الاقتصادية، ولكن بدرجات متفاوتة، فقد تاسست في عشرينات القرن المنصرم دولة عراقية وحكومة ومؤسسات وبهياكل تعزز من بقاء البلاد مع الدول المتخلفة. رغم انها تمتلك ثروات نفطية هائلة، ونجد سرعان ما انتشرت الرشوة من اجل الحصول على عمل وظيفي كما كان في العهد العثماني، وظل العراق ضيعة انكليزية باسم المملكة بعد الحرب العالمية الثانية تحت الانتداب البريطاني وساد البلاد في تلك الحقبة الكثير من مظاهر الفساد والرشوة كما هو الحال عليه اليوم.

ولم يتطهر جهاز الدولة من العناصر الفاسدة وكان اكثر وضوحاً في الاتفاقيات الاقتصادية الخاصة بقطاع النفط وعند قيام النظام الجمهوري عام (1958) شهد الفساد انتشاراً واسعاً وعلى كافة المستويات بدءاً من قيام العسكريين ببيع اجازات التي حصـــلوا عليها من طريق استغلال مناصبهم في الدولة الى مقاولين وباعفاءات كمركية [23]. وشهد العراق العديد من الانقلابات والثورات والفوضى بحيث اصبح الوضع في غير صالح عملية التنمية الاقتصادية، مما شجع على هروب الكثير من اصحاب رؤوس الاموال المحلية الى الخارج. ولم يمر العـــراق بمرحلة تنمية إلا بعد التاميم وتحديداً حقبة السبعينات من القرن العشرين ولم تدم طويلاً حيث سرعان ما شهد العراق حرب الثماني سنوات مع الجانب الايراني، فاستنزفت فيها جميع ثروات البلاد على الانفاق العسكري وتحولت ايرادات الدولة لشراء الطائرات والاسلحة السوفيتية انذاك، وتراجع اهتمام الدولة بتحقيق التنمية الاقتصادية. ثم جاءت حرب الكويت مكملة لتدمير الاقتصاد العراقي في فترة التسعينيات وانتـــشار الفـــساد في مؤسسات الدولة على نحو كبير بعد تدني رواتب الموظفين الى درجة كبيرة يكاد لايكفـــي لسد الحاجة المعـــيشية. لان الحـــروب كما معلوم لها تاثير كبيرفـــي نشوء ظاهرة الفساد وعلاوة على شخصية الفرد واثره في تكوين عوامل الفساد [24].

وفي عام (2003) بعد الاحتلال الامريكي للعراق لينتشر الفساد بدرجة تفوق بلدان العالم، فاحتل العـــراق المراتب المتقدمـــة بالدول الاكثر فساداً بعد زوال النظام والانفتاح والديمقراطية، زاد حجم الاموال المسروقة على وفق صيغ القانون أو من دونه، وعمل الاحتلال على نشر الفساد من طريق تعيين مستشارين امريكان بصفة ممثلين لقطاعات مختلفة من التكنوقراط واصبحوا يديرون الوزارات والمؤسسات الرسمية واغلبهم هم من العاطلين عن العمل في اوربا وامريكا ويفتقدون الى الخبرة والكفاءة، كما تعمدوا علـــى تفكيك السلطة ومؤسساتها وحل الجيـــش وقوى الامن، والعمل على تفكيك المجتمع من خـــلال زرع الفتنة و بذور الطائفية بينهم، والانتـــماء العصـــبي، والاحياء الى بعظهم الى اقامة دولة مستقلة أو اقاليم أو اشعارهم بالاغلبية وسعي بعض الدول المجاورة للسيطرة علـــى العـــراق من طريق دعم بعض القوى السياسية على حساب قوى اخرى، فضـــلاً عـــن التفكك الاخـــلاقي، وخـــلق التـــفاوت الطبقـــي بـــين افراد الشـــعب العـــراقي، وانتشـــار الفقر والبطالة بسبب الفساد، مـــــــع هدر الموارد وعدم معرفة مصادرها أو جهات انفاقها أو طبيعة الانشطة [25]. والجدول (1) يوضح ترتيب العراق عربياً وعالمياً بحسب مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية للمدة (2003 – 2013)، كالاتي:

جدول (1)

ترتيب العراق عربياً وعالمياً حسب مؤشر مدركات الفساد للمدة (2003 – 2013)

السنوات	الترتيب عربياً	الترتيب عالمياً	مؤشر الفساد
2003	16	125	2.2
2004	17	129	2.1
2005	17	137	2.2
2006	17	160	1.9
2007	18	178	1.3
2008	18	178	1.3
2009	18	176	1.5
2010	19	175	1.5
2011	18	175	1.8
2012	18	169	1.8
2013	17	171	1.9

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات منظمة الشفافية الدولية، مؤشـــــر مدركات الفساد للمدة (2003 – 2013)، والمنشورة على الموقع الالكتروني للمنظمة: www.transparency.org

يلاحظ من الجدول (1) ان العراق يحتل المراتب المتقدمة في الفساد عربياً وعالمياً منذ عام (2003) ولغاية عام (2013)، حسب تصنيف منظمة الشفافية الدولية (TI) في انتشار ظاهرة الفساد وخصوصاً في العامين (2007 و2008) اذ بلغت درجة المؤشر (1.3)، ويعود سبب ذلك الى الفراغ الامني والصراع السياسي، وتراجع الدور الرقابي من قبل الدولة لانشغالها بقضايا تحقيق الامن والاستقرار نتيجة القتل والتهجير الطائفي واعمال العنف في تلك المدة، في حين كانت درجات الفساد اقل عما هو عليه للاعوام (2003 و2004 و2005)، اما في عامي (2012 و2013) فقد احتل العراق المرتبة (169 ، 171) عالمياً اي ان هناك زيادة ملحوظة لظاهرة الفساد في العراق، فضلاً عن ذلك جاءت المرتبة نتيجة تراجع اعداد الدول في التصويت للدول الاكثر فساداً حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لعامي (2012 و2013) حيث ربما قد تكون درجة الفساد (1) من وجهة نظر الباحث ليضع العراق في مقدمة الدول. والملاحظ ان المرحلة التي مر بها العراق ابان الاحتلال الامريكي قد اتسمت بتزايد حالات الفساد في الكثير من المجالات المدنية والامنية العراقية منها:

1- **مجال البناء والانشاءات**: لقد شهد قطاع الانشاءات في العراق تراجعاً خطيراً نتيجة انتشار واسع لظاهرة الفساد، فضلاً عن افتقار العمل في دوائر الدولة العراقية الى الشفافية اللازمة لمواجهة الفساد التي لم تقتصر على الموظفين فحسب بل شملت سلطة الاحتلال [26]، المتمثلة بتلك الشركات الامريكية منها شركة (هاليبرتون) والتي استلمت مبالغ مالية تقدر بحدود (160) مليون دولار مقابل اعمال لم تقم بانجازها بشكل كامل في البنى التحتية (بناء بعض المدراس، الجسور، مشاريع الصرف الصحي)، فيما بلغت قيمة اخرى تجاوزات لنفقات محددة مسبقاً نحو (60) مليون دولار، فضلاً عن الرشاوى التي تلقاها بعض العاملين في هذه الشركة من مقاولين ثانويين.

وتعد شركة (بكتل) احدى الشركات المتورطة في اعمال الفساد بمبلغ (34.6) مليون دولار الى (680) مليون دولار، نتيجة الفساد الاداري في العقود المبرمة بين الجانب العراقي والامريكي التي حصلت عليها من دون تحديد سقف مالي لذلك تعمدت في زيادة كلفة البناء والحصول على ارباح اضافية وتحويلها الى الخارج، بدلاً من استغلالها داخل البلاد في توظيف الايدي العاملة العراقية. كما حاولت هذه الشركات الحصول على ضمانات ضد طلبات تعويض في العراق التي قد تنجم عن التخريب والاعتداء والقتل وتلف المنشات بموجب هذه العقود الفاسدة التي لم تضع جدولاً زمنياً يلزم هذه الشركات لانجاز كافة الاعمال الموكلة بها فقد تخلت عن انجاز الكثير من المشاريع لصالح مقاولين محليين بموجب صفقات مالية مشبوهة. [27]

2- **مجال التربية والتعليم**: لقد شهد العراق هجرة بعض الكفاءات العلمية الى خارج البلاد نتيجة الوضع المعيشي الصعب بعد الاحتلال، وتعرضت (80%) من مؤسسات التعليم العالي في العراق الى التدمير والتخريب، وهجرت العقول العلمية نتيجة الاعتداءات وحالات الاختطاف والقتل التي طالت الاكاديميين واساتذة الجامعات ولاسيما الذين رفضوا ترك البلاد والهجرة للتدريس في دول الجوار مقابل مبالغ مالية[28]. وشهد قطاع التربية والتعليم كثيراً من حالات التزوير للوثائق الدراسية لمرحلة السادس الاعدادي، والمعاهد والجامعات والشهادات العليا للعمل في ليبيا بشهادة مزورة، أو العمل على تزوير الشهادة دون علم الجهات الرسمية من خلال شبكات تزوير الشهادات المنتشرة في العراق وعمل نسخة مطابقة للنسخ التي تصدرها المدارس والمعاهد والكليات.

أو قد يكون التزوير بعلم الجهات الرسمية عن طريق الرشوة ممن لديهم معارف أو اقرباء في الدوائر الرسمية المعنية بذلك أو من هم من الاحزاب السياسية ويتم تسجيلها على نحو رسمي بحيث يصعب كشف المزور منها لغرض التعيين في دوائر الدولة والحصول على اعلى مخصصات الشهادة وفقاً لقانون الخدمة الجامعية. وقد لوحظ الفساد في اعادة تاهيل المدارس فقد قدرت كلفة تأهيل المدارس القائمة وبناء المدارس الجديدة بحدود (2.165) مليار دولار في المدة (2004 – 2007) [29]، إلا ان هذا المجال لم يشهد تطوراً يذكر كونها اقتصرت على طلاء جدران المدارس في العراق وبنوعية طلاء رديئة، إذ لم تحصل المدارس على اي دعم سواء ببناء مدارس جديدة وبما يسد حاجة العراقيين أو بتوفير المستلزمات الاساسية، وكانت كلفة طلاء جدران المدارس في العراق يساوي بناء مدرسة حديثة بكامل أثاثها ومختبراتها العلمية وتجهيزاتها.

3- الفساد في مجال الصحة: اقترن الاتفاق على الصحة بالكثير من مظاهر الفساد، فقد بلغت كلفة الفساد في الصحة بمئات الملايين من الدولارات، وان نقص الادوية في مذاخر المؤسسات التابعة لوزارة الصحة يرجع الى سرقتها ونقلها إلى السوق السوداء، وبسبب الفساد في قطاعات الاستيراد والخزن، وان اختيار الادوية لا يتم على اساس الحاجة الفعلية وانما على اساس العلاقات غير المشروعة مع المكاتب العلمية التي لها دور كبير في الفساد، لتقديمهم الرشاوى الكبرى للفوز بعقود توريد الادوية والمستلزمات الطبية [30]. وبهذا الصدد تم احالة (12) عرضاً الى شركة (جي أي) بمبلغ (400) مليون دولار تتضمن استيراد اجهزة طبية و فازت بالعقد بعد اعطاء عمولة (5) ملايين دولار، كما يتضح انه لا توجد اليه واضحة لمقاضاة الشركات التي تورد الادوية في حالة مخالفتها للمواصفات المطلوبة، الامر الذي ادى الى استيراد عقاقير ملوثة بمرض بالايدز عام (2006) بمبلغ (300) مليون دولار تورط فيها عدد كبير من الموظفين في دوائر الصحة [31]. وتشير معظم الدراسات التحليلية الى فقدان وسائل المعالجة الحقيقة واعطاء الاسبقية لعقود الفساد المهتمة بالترميم والاثاث دون الاهتمام بالعناية الاولية وجاهزية المراكز الصحية في الريف والاطراف والنواحي، وافتقاد التخطيط لتوزيع عادل في القوى العاملة وتنسيب متوازن للاطباء والممرضين والكوادر، كما يحسب الفشل الذريع في توزيع الاطباء واطباء التدرج الطبي والقوى العاملة كارثة كبيرة حين تخضع لمواصفات طائفية وعنصرية.

4- الفساد في وزارة الداخلية والدفاع: حدثت بعد الاحتلال الامريكي للعراق كثير من التغيرات في الجهاز الامني للدولة طالت بعض كبار الموظفين من اصحاب المناصب القيادية بالنسبة للداخلية والدفاع، وعلى الرغم من تطور الاليات العامة للتعامل مع الارهاب والجريمة المنظمة لايزال الفساد فيها بل اصبح بدرجة كبيرة اذ ان هناك عمليات اختلاس ورشوة واستغلال للنفوذ من قبل قيادات مدنية وعسكرية ذات مناصب رفيعة المستوى. وغالباً ماتنتشر انواع الفساد في اقسام الشرطة ودوائر الاحوال المدنية وجوازات السفر، اذ يتم تاخير انجاز المعاملات من اجل الحصول على مبالغ مالية غير مشروعة على حساب المواطن العراقي البسيط الذي يضطر بعضهم الى دفع الرشوة لتمشية معاملاته، كذلك شهدت ادخال اسماء وهمية من منتسبي الداخلية والدفاع والاستيلاء على الاموال بطرق غير شرعية وتكوين ثروة في مدة زمنية وجيزة من التزوير باسماء وهمية وتقاضي الراتب باسمهم.

وكذلك يتم التعيين فيها من طريق دفع الرشوة والواسطة، فضلاً عن اعطاء رتب عسكرية من طريق تزوير الشهادات العسكرية ممن لايحملون حتى شهادات اكاديمية، علاوة على صرف مئات الدولارات للداخلية والدفاع على امور غير ضرورية وتحول لبعض من هذه المبالغ الى جيوب الضباط ونوابهم. [32]

والجدول(2) يوضح اعداد المدانين من موظفي الوزارات والمؤسسات الحكومية في العراق بقضايا فساد مالي واداري للمدة (2004 – 2009)

جدول (2)

اعداد المدانين بقضايا الفساد على مستوى الوزارات والمؤسسات الحكومية في العراق للمدة (2004 – 2009)

التسلسل	الوزارة	الموظفين المدانين
1-	الداخلية	119
2-	الدفاع	85
3-	المالية	77
4-	البلديات	47
5-	التعليم العالي والبحث العلمي	42
6-	الصحة	29
7-	مجلس محافظة نينوى	28
8-	النفط	27
9-	التجارة	26
10-	النقل	22
11-	الاتصالات	19
12-	التربية	16
13-	العدل	14
14-	امانة بغداد	13
15-	العمل والشؤون الاجتماعية	10
17-	هيئة النزاهة	7
18-	الكهرباء	5

المصدر: الجمهورية العراقية، هيئة النزاهة، التقرير السنوي لسنة 2009، العراق، ص 81.

يلاحظ من الجدول (2) احتلت الوزارات الامنية موقع الصدارة في الفساد المالي والاداري، ثم وزارة المالية والبلديات. اما عام (2013) فقد كانت وزارة البلديات الاكثر فسادا ثم وزارات الصحة والتربية والمالية والداخلية والدفاع.[33]

ثانياً: **اسباب الفساد في العراق**: يرجع تزايد الفساد في العراق لاسباب عدة منها داخلية واخرى خارجية، وكما مبينة بالاتي:

1-**الاسباب الداخلية**: [34]

أ-ان ضعف مؤسسات الحكم والحكومات المتعاقبة، بعد الاحتلال الامريكي للعراق بسبب غياب الأنظمة والقوانين اصبح هناك فراغ دستوري وقانوني تولد معه الفساد تبعاً لطبيعة المرحلة الانتقالية، فبعض المسؤولين عندما يأتون الى سدة الحكم يأخذون ما يستطيعون أخذه من المال العام، بسبب المدة القصيرة التي يتبوأ بها المنصب، ولهذا تشير هذه المرحلة عن اكتشاف كثير من حالات الفساد والسرقة.

ب- تزايد احتياجات افراد المجتمع بعد عام (2003) في ظل التفاوت الكبير بين سلم الرواتب لموظفي الدولة، دفع العديد من موظفي الدولة الى الاختلاس بشكل قانوني عبر لجان المشتريات، وهدر المال العام وبتشجيع بعض (المدراء – العمداء) الفاسدين، والعبث المقصود بممتلكات دوائر الدولة من اجل شرائها من جديد خلال فترة زمنية وجيزة وبنوعية رديئة وتحقيق ارباح طائلة على حساب التنمية الاقتصادية وتوظيف الايدي العاملة.

ت- انتشار ثقافة الجهل والعادات العشائرية القديمة، مع بروز ظاهرة التطرف وفقدان الشفافية.

ث- حجم العوائد الضخمة المتأتية من قطاع النفط في ظل اسعاره المرتفعة عالمياً لم تستثمر بشكل صحيح حيث سرعان ماتذهب نحو اتجاهات مشبوهة يشوبها الفساد من خلال النفقات التشغيلية بدلاً من النفقات الاستثمارية.

ج- تراجع اجهزة الدولة الرقابية في عملها نتيجة التدهور الامني بين الحين والاخر، واتساع الفجوة بينها وبين افراد المجتمع العراقي عبر وسائل الشكوى والاتصال، بل اصبح بعضها للدعاية والاعلان.

2-**الاسباب الخارجية**: كان للاسباب الخارجية الى جانب الاسباب الداخلية، الاثر الاكبر في ابقاء العراق في دوامة الفساد من خلال الدراسة والتخطيط الطويل للسيطرة على مناطق البترول في الشرق الاوسط من قبل القوى العظمى الامبريالية وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية، وبريطانيا، منذ عام (1920) والمدة مفتوحة لغاية نفاذ ثروات العراق الهائلة وفي مقدمتها البترول، من طريق تصدير الفساد الاجنبي الى العراق عبر طرق متعددة، منها الانظمة الحاكمة، وتدمير الاقتصاد للبلاد، واستخدامه كاداة للابادة الجماعية، وتفريغه من محتواه، ثم اغراقه في ديون مجحفة من طريق القروض والمساعدات التي عجز العراق عن تسديدها نتيجة الحروب في وقتها المحدد. [35]

ثالثاً: **معدلات البطالة في العراق**: بعد الاحتلال الامريكي للعراق ودخوله في دوامة العنف الداخلي، وما رافق ذلك من اختلالات متنوعة وخطيرة على الصعيد الاقتصادي، مثل حل قوى الدفاع والداخلية وبعض دوائر الدولة الاخرى تزايد اعداد الداخلين الى سوق العمل، ومعاناة الاقتصاد العراقي من مشاكل كبيرة وفي مقدمتها الفساد، وتباطؤات اقتصادية في النمو،وعدم الاستقرار الامني والسياسي، مع محدودية القدرة على توليد فرص العمل. ان هذه الظروف التي احاطت بالعراق وما حصل من تغيير هيكلي في بعض المؤسسات العامة ادت الى ظهور وضع الاستخدام في البلد على حقيقته.

ووضوح وجود بطالة عالية في سوق العمل. ولكن بسبب عدم دقة المعلومات وقاعدة احصاءات غير كافية لوزارة التخطيط العراقي لتقدير معدلات البطالة، فضلاً عن استخدام البيانات لاغراض سياسية وتضليل متخذي القرار بتصويرهم الواقع الحقيقي منقوصاً نصفه، ادت الى قيام بعض المنظمات الدولية والباحثين الاقتصاديين بتقديرها على نحو لايتناسب مع حجم الفساد المتزايد وتاثيره على البطالة في البلاد، لذلك فان الباحث يتحفظ على البيانات التي تم الحصول عليها من وزارة التخطيط العراقي.

ولابد هنا من الوقوف على نحو مختصر الى اهم انواع البطالة التي شهدها العراق منها البطالة التي ظهرت في النصف الثاني من عقد السبعينات من القرن العشرين بعد ان زادت موارد الموازنة العامة على نحو ملحوظ، وتوفرت كثير من فرص العمل إلا ان كثيراً من العراقيين كانوا يرفضون العمل بسبب النظرة الاجتماعية لها وعرفت بالبطالة السلوكية، ثم جاءت البطالة الهيكلية في العراق بعد نهاية الحرب العراقية الايرانية في نهاية الثمانينات ونظراً لانخفاض مرونة الاقتصاد العراقي بحيث لم يتمكن من استيعابها مرة واحدة، ثم جاءت البطالة المقنعة والاجبارية في عقد التسعينات مع فرض الحصار الاقتصادي على العراق، وصولاً الى البطالة المستوردة بعد عام (2003) نتيجة الانفتاح الخارجي ودخول اعداد كبيرة من القوى العاملة الاسيوية التي تعمل باجور منخفضة ادت الى تفاقم البطالة في العراق [36]. ولو تم التدقيق لمراحل البطالة السابقة في العراق، سوف نجد ان جميعها جاءت بسبب الفساد والسياسات الاقتصادية الخاطئة الذي تخلفه الحروب منذ الثمانين للقرن الماضي وصولاً الى عام (2013)، لذلك يمكن القول ان البطالة في العراق هي نتيجة:

1- **الفساد يزيد من مشكلة البطالة**: مقترن باسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية، كان معلمها الأول الفساد الذي شهده الاقتصاد العراقي وما أحدثه من تشوه في المشاريع الاستثمارية، الذي أثر في ارتفاع معدلات البطالة من جوانب عدة، وبعد ان انتقلت ادارة الاقتصاد من الادارة الامريكية الى الحكومة العراقية لم يكن الامر مختلفاً فكان الاتجاه واحداً، إذ نلاحظ قيام الكثير من المشاريع مع انخفاض في مستوى استيعاب القوى العاملة، بسبب سوء تنفيذ المشاريع من قبل الجهات المنفذة من جهة، واعتمادها على عدد محدود من العاملين الذين هم من الاقارب والمعارف من جهة اخرى. وان غياب الرقابة والمتابعة على المشروعات المقررة في المحافظات العراقية من قبل الحكومة المركزية، ادى الى انخفاض نسب التنفيذ، إذ تشير وزارة المالية الى ان نسب تنفيذ المشاريع لعام (2007) لم تتجاوز (10%) من المشروعات المخطط اقامتها اما عام (2013) بلغت نسبة التنفيذ للمشاريع (48%) مما انعكس ذلك على تفاقم مشكلة البطالة. كما اسهم الفساد في زيادة البطالة المقنعة في الاقتصاد لمحدودية التعيينات غير المسوغة بعد عام (2003)، نتيجة للمحاصصة السياسية التي لا تخضع لمعايير الكفاءة وانما الى المحسوبية والمنسوبية الفاسدة الامر الذي ادى الى ضعف الاداء الاقتصادي، كما اثر الفساد في ارتفاع مستويات الفقر في الاقتصاد العراقي، المتمثل بالعلاقة التشابكية بين معدلات التضخم والبطالة من جهة واثرها في ارتفاع مستوى الفقر من جهة ثانية على الرغم من التحسن النسبي في دخول الافراد، إلا انه لا تزال هناك نسبة عالية منهم يعانون الفقر بسبب التحديات الاقتصادية، وفي مقدمتها الفساد الذي يعد المعضلة الرئيسة الناجمة عن تفاقم الازمة العامة في العراق التي تقف عائقاً امام حل مشكلة البطالة. [37]

2- **زيادة عرض قوة العمل**: يمتاز سوق العمل في العراق بارتفاع نسبة العاملين من الذكور مع انخفاض مشاركة الاناث وهو الامر الذي لايختلف عن دول الجوار، ان زيادة عرض العمل تتاثر بحجم السكان وتركيبهم العمري والنوعي، إذ تشير الاحصاءات لوزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء في العراق، الى ارتفاع عدد سكان العراق من (18) مليون نسمة عام (1990) الى (25) مليون نسمة عام (2003) ، اي بمعدل زيادة سنوية تقدر (2.8%) وهو معدل مرتفع واعلى من متوسط معدل النمو السكاني في العالم البالغ (1.7%)، اما عام (2013) بلغ عدد سكان العراق (34) مليون نسمة [38].

علماً انه اخر تعداد سكاني تم عام (1997) مع تدني مستوى الانتاجية للمشاريع، فضلاً عن قصور مستويات التعليم والتدريب المهني، والتطور العالمي في مجال التكنلوجيا واستخدامها اداة ضغط على العراق من طريق الاتجاه نحو تحرير الصناعة من العمل اليدوي وتحول العمل الى هيولي في عصر اندمج فيه العلم بالانتاج وتحول المستوى الكوني المعبر عنها بتوقع برجنكسي بمجتمع الخمس العامل واربعة اخماس العاطل [39].

كما ان زيادة مخرجات المؤسسات التعليمية اكثر من نوعيتها، اذ شهدت توسعاً يقوم بضخ الخريجين الى سوق العمل ليس فقط بمعدلات اعلى من طاقاتها الاستيعابية، ولكن بتخصصات لا تتلاءم مع حاجات سوق العمل الفعلية، كما ان بعض الانظمة التعليمية في العراق تهتم بالجوانب النظرية اكثر من الجوانب التطبيقية فهناك الكثير من الطلبة يدرسون تخصصات انسانية تقل الحاجة اليها في سوق العمل العراقي. يشار الى ان وزارة التخطيط العراقية قد قامت وعن طريق الجهاز المركزي للاحصاء، وبالتعاون مع دائرة العمل والضمان الاجتماعي في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، باجراء مسح للبطالة في العراق (عدا اقليم كردستان) وللمدة (2003 – 2013) ، ويمكن توضيح هذا المسح وتحليله من قبل الباحث على النحو الاتي:

أ- معدل البطالة بين السكان من عمر(15) سنة فاكثر بحسب الجنس للمدة (2003 – 2012) كما مبين في الجدول (3)، فيلاحظ من هذا الجدول ومن الشكل (1) ماياتي:

قد بلغ معدل البطالة بين السكان بعمر (15) سنة فاكثر ولعام (2003) ما معدله (28.1%) لكلا الجنسين والذي يعد معدلاً مرتفعاً، ويعود ارتفاع البطالة بين الذكور والاناث الى المرحلة الانتقالية للسلطة التي عاشها العراق، وماترتب عنها من انتشار لمظاهر الفساد وتراجع امني خطير. وانخفضت المعدلات لتصل الى (26.8%) في عام (2004)، ثم انخفضت في عام (2005) الى (17.97%)، واستمرت المعدلات بالانخفاض لتصل الى (17.50%) في عام (2006)، والى (11.7%) عام (2007). ثم شهدت المعدلات في عام (2008) ارتفاعاً فوصلت الى (19.68%)، ويرجع سبب هذا الارتفاع الى الصراعات الطائفية والهجرة الواسعة للعراقيين وترك الكثير لوظائفهم بسبب القتل والعنف، كما ان السرقة والهدر لاموال الدولة قد اثرت على نحو كبير في ارتفاع معدلات البطالة في العراق، اما عاما (2009 و2010) فانه لم تتوفر اي بيانات عن معدلات البطالة من قبل وزارة التخطيط، وفي عام (2011) يلاحظ ان معدلات البطالة قد انخفضت مرة اخرى فوصلت الى (8%)، ويعود ذلك الى تحسن نسبي امنياً في البلاد ودخول اعداد كبيرة في الجيش والشرطة.

جدول (3) معدلات البطالة في العراق (حسب الجنس) للمدة (2003 – 2012)

السنوات	ذكور (%)	اناث (%)	العام (%)
2003	30.2	16.0	28.1
2004	29.4	15.0	26.8
2005	19.22	14.15	17.97
2006	16.16	22.65	17.50
2007	11.7	11.7	11.7
2008	14.31	19.68	19.68
2009	–	–	–
2010	–	–	–
2011	7.00	13.00	8.00
2012	9.9	22.6	11.9

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات:

– وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجموعات الاحصائية للسنوات (2003 – 2012) صفحات متفرقة.

شكل (1)
معدلات البطالة في العراق (حسب الجنس) للمدة (2003 - 2012)

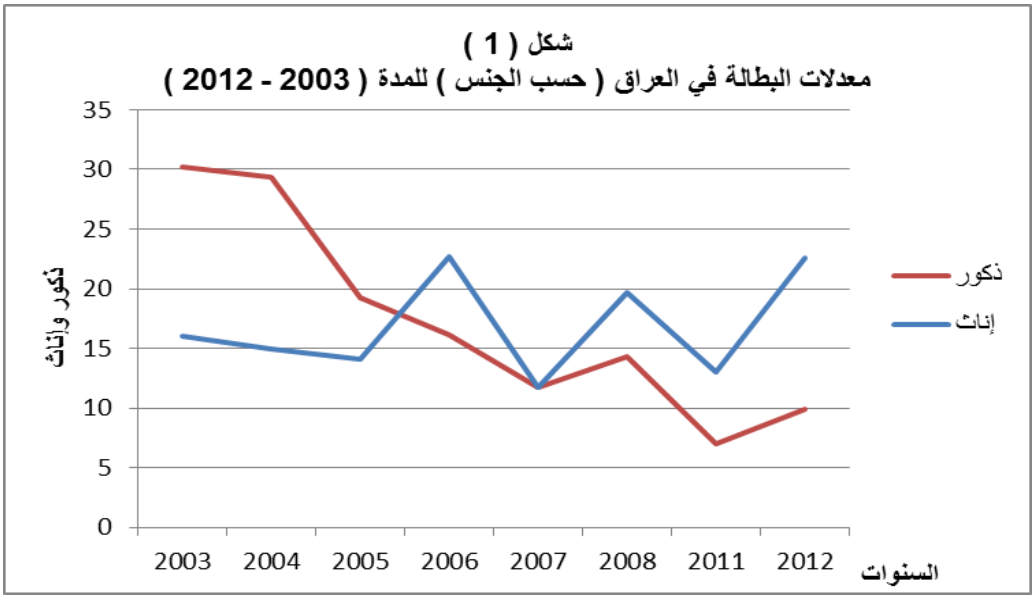

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (3).

ب- الجدول (4) يبين معدل العاملين (حسب الجنس) في النشاط الاقتصادي بين السكان بعمر (15) سنة فاكثر في العراق وللمدة (2003 – 2011):

جدول (4)

معدل العاملين في النشاط الاقتصادي بالعراق (حسب الجنس) للمدة (2003 – 2011)

السنوات	ذكور (%)	اناث (%)	العام (%)
2003	54.9	12.7	44.1
2004	77.4	17.9	48.5
2005	77.36	20.39	49.55
2006	78.30	20.69	49.72
2007	–	–	–
2008	74.95	18.54	46.84
2009	–	–	–
2010	–	–	–
2011	84.2	15.8	75.9

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجموعات الاحصائية للسنوات (2003 – 2011) صفحات متفرقة.

يلاحظ من الجدول (4) من قبل الباحث، ماياتي:

- ان معدل العاملين في النشاط الاقتصادي في العراق (عدا اقليم كردستان) قد بلغ (44.1%) لكلا الجنسين وذلك في عام (2003).
- ثم ارتفع المعدل الى (48.5%) في عام (2004)، واستمر بالارتفاع في عامي (2005 و2006) وبمعدل (49.55% و49.72%) على التوالي.
- وانخفض معدل العاملين في النشاط الاقتصادي في عام (2008) فوصل الى (46.84%)، ثم ارتفع عام (2011) فاصبح (75.9%).

ج- الجدول (5) يبين معدلات البطالة في المحافظات العراقية، وترتيبها للمدة (2003 – 2012)، حيث يلاحظ ان معدلات البطالة على مستوى المحافظات في العراق ايضاً قد شهدت ارتفاعاً في بعض المحافظات، في حين نجد ان بعضها الاخر قد كانت المعدلات فيها منخفضة. واحتلت محافظة ذي قار المرتبة الاولى من بين المحافظات في معدلات البطالة تليها محافظة الانبار، ثم نينوى، في حين شهدت محافظة البصرة معدلات منخفضة للبطالة.

ويمكن اجمال اهم اسباب البطالة في العراق على النحو الاتي:

1- انتشار الفساد في العراق بدرجة كبيرة وفقاً لتقرير منظمة الشفافية الدولية، اذ يوثر الفساد على اتساع فجوة البطالة من طريق الاتي: [40]

أ-التعيين ليس على اساس الكفاءة والشهادة الدراسية، وانما على حساب المحسوبية والولايات والمحاصصة في جميع الوزارات، مما جعل المستحقين فعلاً للعمل في المنصب والوظيفة المعينة بعيدين عنها.

ب- تعطيل البرامج الاستثمارية من طريق فساد بعض القائمين عليها وفساد المقاولين وتشغيل الاحداث بدلاً من الشباب العاطلين عن العمل نتيجة للاجور المتدنية للاحداث.

ت- غياب المتابعة للمشروعات المقررة في جميع المحافظات (عدا اقليم كردستان) من قبل الحكومة المركزية وتكون نسبة التنفيذ من قبل المقاولين قليلة جداً وعند حصولهم على الاموال كاملة بموجب العقود الفاسدة يلجأ الى الهرب خارج العراق أو العمل باسم شركة جديدة والدخول في المناقصات الحكومية وبما يحقق مصلحتهم ومصالح الداعمين لهم من الموظفين الحكومين الفاسدين على حساب المصلحة العامة.

ث- ان الفساد المتمثل بانتشار ظاهرة العنف في المناطق الساخنة يؤدي الى عرقلة مشاريع التنمية والمشاريع الخدمية، فضلاً عن قيام بعض المؤسسات الحكومية بغلق ابوابها معظم اوقات الدوام الرسمي خوفاً من الخطف أو الاغتيال، وفي هذا المناخ المضطرب تعزف الشركات الاجنبية ذات السمعة الجيدة الرافضة للفساد في المشاركة اعمار العراق.

2- عدم تمكن القطاع الخاص في ظل المرحلة الحالية من استيعاب جزء كبير من الداخلين الى سوق العمل لمحدودية نشاطه الاقتصادي. [41]

3- كما يرى الباحث سبباً اخر للبطالة الموازنة المالية الانفجارية وبعجز نتيجـــة صرف الاموال الطائلة على النفقات التشغيلية ونسبة عالية اما النفقات الاستثمارية فكانت ذات نسب منخفضة، مع وجود نفقات غير ذات جدوى في توليد فرص عمل حقيقية كانشاء النافورات وتجميل الحدائق وصبغ القاعات والسيراميك.

4- هناك ضغوطات اقتصادية من قبل الدول المانحة للقروض المسمومة للعراق لتمويل عجز الموازنة، والداعية الى خصخصة القطاعات الاقتصادية العراقية، مما يساعد على تفاقم مشكلة البطالة.

المبحث الرابع/ أستراتيجية مقترحة لمكافحة الفساد في العراق

على الرغم من الجهود المحلية والدولية في مكافحة الفساد، مازال العراق يحتل المواقع المتقدمة في الفساد عربياً وعالمياً، ويرى الباحث ان هذه الجهود لاتتلائم مع الواقع العراقي، بل العكس قد اسهمت في نشر ثقافة الفساد لذلك يقدم الباحث أستراتيجية مقترحة التي قد تتلاءم مع واقع العراق في التصدي لظاهرة الفساد منها:

1- تغيير نظام الحكم (هرم السلطة) كل سنتين بعد تقييم الاداء الاقتصادي وما حققه من مكاسب مالية واقتصادية ودورها في الحد من درجات الفسادالعالية من خلال اجراء انتخابات وطنية نزيهة بموجب دستور البلاد ويتم اختيار الاصلح من بين المرشحين وتتم تحت اشراف منظمات دولية وهيئة الامم المتحدة، حيث ان السلطة السياسية القوية تلعب دور كبير في تقليل الفساد.

2- يتم اختيار وزراء مؤسسات الدولة على اساس النزاهة بعيداً عن المحاصصة ، ويتم تزكية الوزير من قبل اكبر عدد من افراد المجتمع سواء من اعضاء البرلمان أو الاحزاب الاخرى أو العناصر الوطنية المستقلة، وتدقق سيرته الشخصية والسياسية لان ضمان نزاهة الوزير سوف ينعكس على باقي العاملين في الوزارة. ويكون اختيار الوزير من ذوي الشهادات العليا في الوزارة ذاتها، وبنفس الاختصاص لكي يكون قادراً على ادارة الوزارة، اي بعبارة اخرى وضع الرجل المناسب في المكان المناسب. كما على الوزير ان يقدم تقريراً عن الذمة المالية، ويتم تدقيقها من قبل الجهات المختصة.

3- اصدار العقوبات بحق الفاسدين والسجن المؤبد بدأ من الوزير الى اصغر عنوان وظيفي في الوزارة، وعرض جرائمه من خلال وسائل الاعلام لكي يكون عبرة للاخرين.

4- تفعيل دور هيئة النزاهة والعمل على ضرورة اختيار العناصر النزيهة والكفؤءة في العمل والزام الموظف في عمله خلال الشهر تقديم مجموعة من الاشخاص المرتشين الى القضاء العراقي.

5- تغيير شاغلي المناصب العليا (كالمدراء والعمداء والمعاونيين ورؤساء الاقسام) في مؤسسات الدولة كافة خلال مدة زمنية مع المساءلةمن قبل هيئة النزاهة عن الانجازات التي تحققت في اثناء وجوده في المنصب ومقدار الاموال التي انفقت من خزينة الدولة نحو سياسة الاستثمار والتشغيل.

6- تدوير مدراء شعبة الحسابات والتدقيق الداخلي كل سنة في مؤسسات الدولة مع وضع مخبر سري في شعبة الحسابات كونها المسؤولة عن صرف الاموال الطائلة للجان المشتريات.

7- تاليف لجنة مستقلة تابعة لديوان الرقابة المالية في كل دوائر الدولة تقوم بمهام الرقابة والتدقيق على السجلات المحاسبية، وتبديل هذه اللجنة كل اربعة اشهر من اجل ضمان نزاهة اللجنة والابتعاد عن العلاقات العامة.

8- المحاسبة اليومية للموظفين من قبل المرؤوس على ضرورة الالتزام بالدوام الوظيفي وانجاز المعاملات باقل نفقة ممكنة وباسرع وقت دون الحاجة الى روتين البريد اليومي الذي يشوبه الفساد.

9- تشكيل لجان خاصة لوضع نظام متكامل لاداء الموظفين، وضرورة التشديد على اجراء تفتيش دوري بين الدوائر والوزارات واعداد التقارير.

10- فتح دورات تدريبية في كافة الدوائر لمكافحة الفساد من اجل زيادة الوعي لدى الموظفين بضرورة محاربته، وليس الاستسلام له كقدر محتوم أو التسامح لتمشية المعاملات غير القانونية على حساب المصلحة العامة.

11- ضرورة العمل على انشاء هيئة تحقيقية مكونة من عناصر نزيهة لها صلاحيات واسعة بشان توجيه العقوبات بحق المفسدين مختصة بوضع اجابات لسؤال (من اين لك هذا؟).

مخطط(1)

مخطط مقترح لمكافحة الفساد في العراق

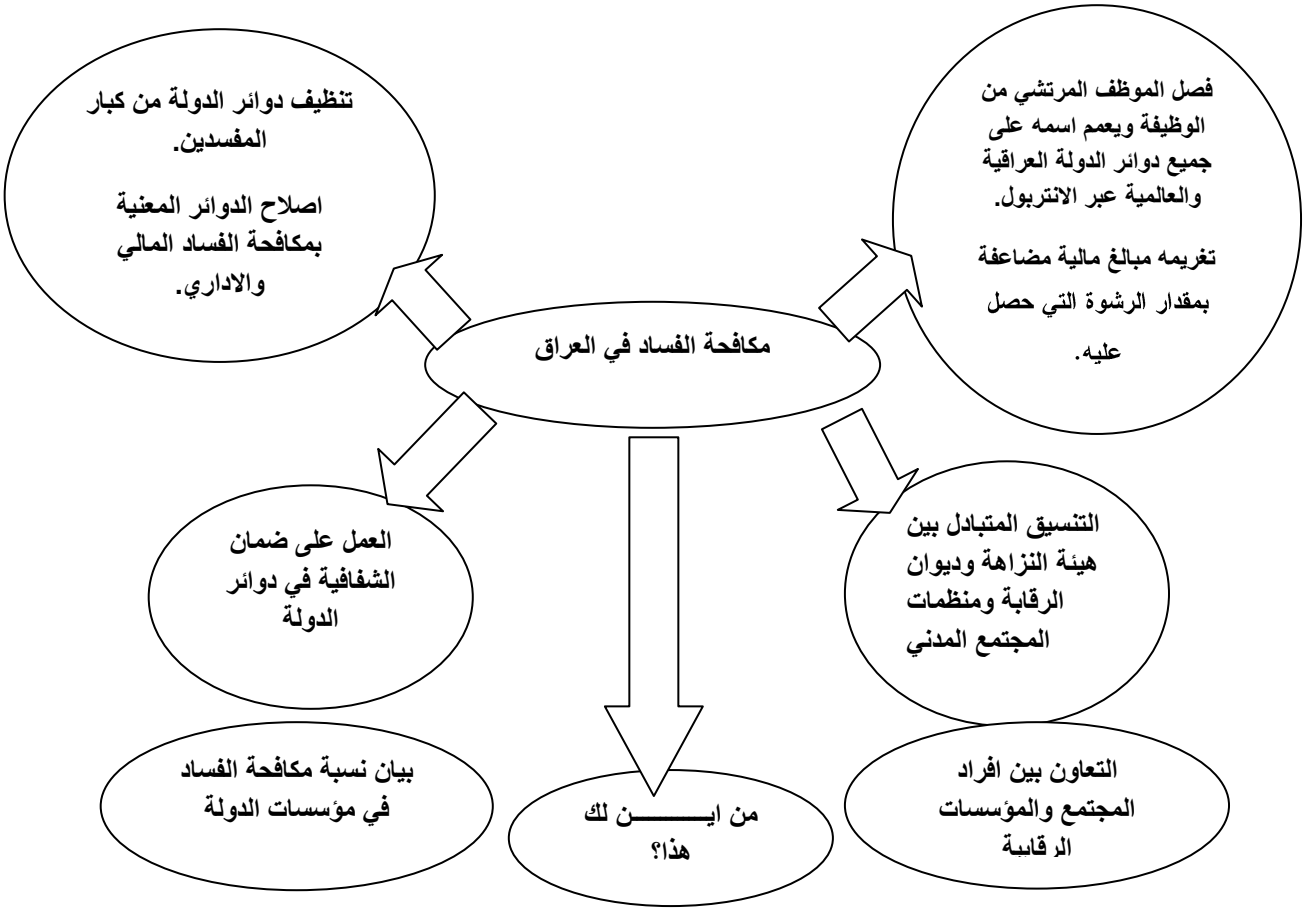

المصدر: من عمل الباحث.

الاستنتاجات

1- يشوه الفساد تركيب النفقات العامة فالمسؤول الحكومي الفاسد يتجه الى اقامة المشروعات الكبيرة، والتجديد الدائم لمشاريع تهدر المال العام، كما ان هذه المشروعات تحمل موازنة الدولة قسماً هاماً من ايراداتها وبالتالي تؤثر بشكل سلبي على الاستثمار والتنمية الاقتصادية.

2- تعدد انواع الفساد نظراً لكونه يختلف باختلاف الجهة التي تمارسه أو المنفعة التي يسعى لتحقيقها، وقد امكن تحديد اهم انواع الفساد وهي غسيل الاموال، التهرب الضريبي، الرشوة، الوساطة، الهدر في نفقات الحكومة، اختلاس.

3- تراجع الاداء الوظيفي لدوائر الدولة نتيجة التعيين او الترقية على اساس الوساطة والمحسوبية او الرشوة فانها سوف تؤدي حتماً الى كثرة القرارات المالية والادارية الخاطئة وانخفاض مستوى الاداء الوظيفي ولاسيما بعد عام (2003).

4- هناك اسباب ادت الى استفحال ظاهرة الفساد في العراق منها الحروب المدمرة التي شهدها وتغيير نظام الحكم والانتقال الى مرحلة جديدة تعرف باسم الديمقراطية ودور الاستعمار الاجنبي في تكريس ظاهرة الفساد، فضلاً عن انشغال الدولة بالجانب الامني واستقرار البلد، والتفاوت الكبير في رواتب موظفي الدولة مابين الدرجة العاشرة والدرجة الاولى، دفعت النفوس الضعيفة الى سرقة المال العام على حساب الطبقة الفقيرة.

5- ضعف الارادة السياسية والمدنية لمكافحة الفساد وهذا بدوره ادى الى تراجع فاعلية المؤسسات المختصة بالمساءلة وفرض العقوبات.

6- يزيد الفساد من الفقر والبطالة وعدم العدالة في توزيع الدخل، فالفساد اذا ماشاع في المجتمع فانه سيؤدي الى تقليل فرص الفقراء واصحاب الدخل المحدود في الحصول على العمل الوظيفي ومن فرص الترفع والتقدم الوظيفي.

7- تضخم ايرادات العراق نتيجة اعتمادها على الاقتصاد الريعي (من خلال بيع النفط الخام)، ساهم في انتشار الفساد من طريق توظيف هذه الاموال في اتجاهات مشبوهة وتحويلها الى خارج العراق بدلاً من استغلالها في توفير فرص العمل والتقليل من ظاهرة البطالة.

8- هدر المال العام وهو اخطر انواع الفساد المالي والاداري عن طريق العقود والمقاولات ولجان المشتريات والتي تذهب في جيوب المفسدين من خلال التنسيق في بعض دوائر الدولة عبر مثلث برمودا(شعبة الحسابات – شعبة الصيانة والخدمات – شعبة التدقيق الداخلي)، مما يساهم في عجز الموازنة واللجوء الى القروض المسمومة والمديونية الخارجية.

التوصيات

1- من الضروري وجود ارادة حقيقية وقوية من قبل القادة والمسئولين لمكافحة الفساد بكل صوره من طريق اتخاذ خطوات عملية نحو انشاء ادارات مستقلة لمكافحة الفساد لاتتعرض لاي ضغوط داخلية وخارجية.

2- من الضروري تعزيز الشفافية في كل اعمال الاجهزة والهيئات الحكومية، وتعميق الوعي لدى كافة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني بشان اتخاذ القرارات، وانتهاج السياسات ذات الاثر الايجابي لتحسين الاوضاع الاقتصادية من طريق مكافحة الفساد.

3- من الضروري وضع الاسس السليمة لادارة المال العام وفقاً لمبادى المساءلة والرقابة الفعالة من جانب الهيئات المسؤولة عن المكافحة للفساد، واصلاح الاطار المؤسسي لوضع السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية الصحيحة.

4- محاربة الفساد من طريق وضع اصحاب الكفاءة والخبرة العلمية من ذوي النفوس العفيفة والغنية في شغل مناصب كبرى، مع توفير كوادر من ذوي السمعة الجيدة في ادائها للعمل الوظيفي.

5- ترشيد الانفاق الاستهلاكي ولاسيما في لجان المشتريات لدوائر الدولة، ومايترتب عليها من فساد، مع ضرورة التركيز على استثمار هذه الاموال في انشاء مشاريع تنموية قادرة على امتصاص جزء من البطالة في العراق.

6- تحرير الاقتصاد العراقي من الهيمنة الامبريالية الراسمالية وشروطها المجحفة، التي لاتتلاءم مع واقع الاقتصاد، والعمل على دعم جميع القطاعات الاقتصادية، وفرض سياسته الاقتصادية التقشفية بين الحين والاخر على العراق من خلال تراجع الدعم الحكومي اقتصادياً، ومايترتب عليه من تدني مستوى المعيشة وانتشار الفساد ليولد البطالة من جديد.

7- من الضروري ان يولد في العراق قانون صارم بحق المفسدين، والعمل على تطبيقه، وليس للدعاية والاعلان من طريق التفتيش اليومي للدوائر الدولة ادارياً ومالياً وانزال اقص العقوبات واجتثاثهم من جذورهم.

8- ضرورة وجود هيئة وطنية مستقلة لاتخضع لاي ضغوطات حكومية لمكافحة الفساد من خلال محاسبة صغار وكبار موظفي الدولة عن الثروة الطائلة في مدة زمنية وجيزة في العمل الوظيفي عبر توجيه لسؤال (مـــن ايـــن لك هذا؟) وانزال اقص العقوبات الرادعة بحقهم.

المصادر والمراجع حسب تسلسل ورودها في البحث

1- ابو دية، أحمد، الفساد (اسبابه وطرق مكافحته)، ط1، منشورات الائتلاف من اجل النزاهة والمسالة_ امان، فلسطين، 2004، ص 4.

2- ابن علي، زياد عربية، الفساد (اشكاله، اسبابه ودوافعه، آثاره، ومكافحته واستراتيجيات الحد من تناميه، معالجته)، مجلة الدراسات الاستراتيجية، جامعة دمشق، سوريا، العدد 16، 2005، ص 34.

3- Transparency International, Transparency International Corruption Perceptions Index 2002, Press officer Jana, Berlin, 2002, P 6. Web site: www.transparency.org

4- عبد اللطيف، عادل، الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها: اطار لفهم الفساد في الوطن العربي ومعالجته، مجلة المستقبل العربي، السنة السابعة والعشرون، العدد 309، بيروت، 2004، ص 95.

5- شالي، نيكولا أشرف، جرائم الفساد الدولي والوسائل القانونية من اجل مكافحته، ط1، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2012، ص 46-88.

6- سعيد، هديل كاظم، تأثير النظام القيمي للعاملين في الفساد الإداري بالعراق (دراسة اختبارية في وزارات عراقية مختارة)، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد، بغداد، 2007، ص 25 - 26.

7- السكارنة، بلال خلف، الفساد الإداري، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2011، ص 24 - 25.

8- التهامي، طواهر محمد، تأثير الفساد الاقتصادي على النشاط التنموي في البلاد النامية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السادس حول (الحكم الراشد ودوره في التنمية المستدامة)، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر ، 2006، ص 12.

9- A., Shleifer, & Vishney, Corruption, Quarterly Journal of Economics 108, Issue3,no. 434, 1993, P 599 - 604.

10- اليوت، كيمبرلى آن، الفساد والاقتصاد العالمي، ترجمة: محمد جمال إمام، مكتبة الاسرة، القاهرة، 2008، ص 126.

11- محمد، وارث، الفساد وأثره على الفقر: إشارة إلى حالة الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، الجزائر، العدد الثامن، 2013، ص 93 - 94.

12- كاظم، كامل علاوي، البطالة في العراق (الواقع، الآثار، آليات التوليد وسبل المعالجة)، بحث مقدم الى كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الكوفة، العراق، 2011، ص 11.

13- مشعل، عبد الواحد، المخاطر الاجتماعية والاقتصادية للفساد الإداري والمالي، ورقة بحثية مقدمة الى الندوة العلمية التي اقامتها بيت الحكمة بالتعاون مع كلية الاداب / جامعة بغداد حول (الاثار الاجتماعية للفساد)، عام 2007، ص 7 - 8.

14- راجع:
- طاقة، محمد، واخرون، اساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، ط2، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 307.
- النصر، محمد محمود، وشامية، عبد الله محمد، مبادئ الاقتصاد الجزئي، ط3، دار الفكر، عمان، 2005، ص 298.
- هيكل، محمد فهمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية الاحصائية، دار النهضة، بيروت،1981، ص 87.
15- راجع: جامع، محمد نبيل، البطالة قنبلة مؤقوتة (فك شفراتها وحديث مع الشباب)، ط1، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2008، ص41.
16- ماهر، احمد، تقليل العمالة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2000، ص 352.
17- جوارتيني، جيمس، واستروب ريجارد، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة: عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999، ص 203.
18- عرب، عاصم بن طاهر، اقتصاديات العمل، جامعة الملك سعود، الرياض، 1994، ص 303.
19- محمد، عارف، واخرون، مبادئ الاقتصاد، دار اللوتس للنشر، عمان، 1993، ص 304.
20- وهب، علي، خصائص الفقر والازمات الاقتصادية في العالم الثالث، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1996، ص 305.
21- عبد الرحمن، اسماعيل، وعريقات، حربي، مفاهيم ونظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي)، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص 155.
22- القريشي، مدحت كاظم، الفساد الاداري والمالي في العراق (اسبابه وتاثيراته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته)، بحث منشور على الموقع الالكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين:
www.iraqieconomists.net/AR/2012/09/
23-الشمري، هاشم، والفتلي، ايثار، الفساد المالي والاداري واثاره الاقتصادية والاجتماعية،ط1، داراليازوري للنشر، عمان،2011،ص.145
24- عبود، سالم محمد، استراتيجية اغتيال العقل العراقي، دار الدكتور للعلوم، بغداد، 2007، ص 28.
25- المعموري، محمد، واخرون، العلاقة بين البيروقراطية والفساد واثرها على التنمية الاقتصادية، بحث منشر في كتاب الشفافية في النشاط الاقتصادي العراقي، كلية الادارة والاقتصاد / بغداد، 2005، ص 108.
26- بينيس، فيليس، دفع ثمن النفقات المتصاعدة لحرب العراق (الاستنتاجات الاساسية)، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 306، 2004، ص 110.
27- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء والتكنلوجيا المعلومات، مديرية احصاءات التنمية البشرية، تقرير مؤشرات رصد الاهداف الانمائية، العراق، 2005، ص 6.
28- الكواز، احمد، تصورات حول واقع ومستقبل الاقتصاد العراقي، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، 2004، ص 329.

29- عبد الرضا، نبيل جعفر، الاحتلال والفساد، دراسة حالة العراق، مجلة الحوار المتمدن، العدد 4149، 2013، ص1، معلومات متاحة على شبكة الانترنت على الموقع الالكتروني الاتي:
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=367977
30- العناني، خليل، مشكلات اعادة الاعمار في العراق، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 134، مصر، 2005، ص 2.
31- هيئة النزاهة العامة، التقرير السنوي لسنة 2005، العراق، ص 161.
32- هيئة النزاهة العامة، التقرير السنوي، مصدر سابق، ص178 و179.
33- هيئة النزاهة، التقرير السنوي لسنة 2013، العراق.
34- العناني، خليل، مشكلات اعادة الاعمار في العراق، مصدر سابق، ص 22.
35- شندي، اديب قاسم، ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي، دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد 25، 2011، ص 94.
36- شندي، اديب قاسم، ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي، مصدر سابق، ص 96.
37- حسن، يحيى حمود، دراسات في الاقتصاد العراقي، ط1، مطبعة الساقي، العراق، 2012، ص 287 و292.
38- وزارة التخطيط العراقي، الجهاز المركزي للاحصاء.
39- العبيدي، عبد الجبار محمود، البطالة بين اشتراطات البيئة التقنية والخطل السياساتي والاجتماعي، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد، العدد 71، 2013، ص 219 و223.
40- الحلفي، عبد الجبار، الاقتصاد العراقي(النفط- الاختلال الهيكلي، البطالة) ، مركز العراق للدراسات، البصرة،2008، ص86.
41- العاني، ثائر محمود رشيد، والناصح، احمد كامل، التنافسية الجديدة وإعادة هيكلة سوق العمل العراقية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد، العدد 82، 2010، ص 148.

The phenomenon of Corruption and its impact on the growing problem of Unemployment in Iraq after a year (2003).

Abstract:

Corruption is a phenomenon that exists in all times and places, they appear in the developing countries and in developed countries, and in all political systems. And its repercussions and economic repercussions on the society in which it is rampant, and lead to the undermining of economic development and obstruction, is also working on increasing poverty and unemployment, as well as its role in the worsening of social problems, and political instability. And corruption is deviant behavior is illegal and contrary to the teachings of the religious and moral values. The emergence of this phenomenon is due to several reasons, including political, economic, social and cultural. Which may be internal or external source and this is what leads to serious effects in the structure of economic and social development of States. The spread of the phenomenon of corruption in developing countries, the main reason for the spread of the phenomenon of underdevelopment, which is reflected in all aspects of life, and lead to a waste of economic and financial resources, and the loss of time and effort, which led to the loss of the opportunity to progress and prosperity in these countries. Because of the serious implications of these reports agreed to international organizations and local bodies to fight the phenomenon of corruption in those countries, including the Iraq. That's where corrupt behavior has spread all Iraqi governmental institutions because of what passed by the economic blockade and long wars and occupation of the U.S., leaving significant effects on the behavior of public servants in particular and on the behavior of members of the community to Nhuaam, which contributed to the low rates of investment, both domestic or foreign, Fady to lower investment projects that can accommodate the economically active workforce, That reflected the worsening of unemployment in Iraq.

Keywords: Corruption, Unemployment rate, The Corruption Perceptions Index.

جدول (5) ترتيب المحافظات العراقية حسب معدلات البطالة فيها للمدة (2003 – 2012) *

	2003 (%)	الترتيب	2004 (%)	الترتيب	2005 (%)	الترتيب	2006 (%)	الترتيب	2007 (%)	الترتيب	2008 (%)	الترتيب	2011 (%)	الترتيب	2012 (%)	الترتيب
الانبار	33.3	3	25.0	8	–	–	–	–	7.9	12	9.91	13	11.1	8	10.7	10
البصرة	15.5	15	10.5	15	7.90	14	12.46	14	12.3	7	12.80	6	8.9	10	14.7	4
كركوك	19.4	12	31.3	5	17.91	8	7.90	16	7.4	15	10.89	10	3.3	16	4.9	16
السليمانية	–	–	–	–	12.75	12	13.75	13	5.2	16	9.21	15	16.9	4	6.6	15
المثنى	28.2	7	29.9	6	27.75	2	22.94	3	14.3	5	17.50	3	7.9	13	9.3	11
ذي قار	46.2	1	46.9	1	33.24	1	27.82	1	20.9	1	25.49	1	18.1	3	18.0	1
بغداد	33.0	4	28.5	7	16.80	11	15.74	11	12.0	9	9.20	16	15.9	6	15.0	3
بابل	21.6	11	13.5	13	10.97	13	14.10	12	7.8	13	10.39	12	7.9	12	8.4	13
ديالى	31.2	5	34.7	4	17.81	9	18.47	8	20.4	2	12.02	7	30.0	1	12.9	8
صلاح الدين	25.4	9	16.9	12	20.14	6	18.36	9	7.6	14	14.98	4	4.3	15	8.7	12
القادسية	23.5	10	35.2	3	26.03	3	19.89	4	12.9	6	11.59	9	12.6	7	13.3	6
كربلاء	14.0	16	13.0	14	17.52	10	18.53	7	12.3	8	10.44	11	18.2	2	7.4	14
ميسان	30.5	2	24.6	9	21.78	5	18.68	6	19.6	3	13.19	5	10.6	9	15.3	2
النجف	18.1	13	21.6	10	23.73	4	18.90	5	10.7	10	11.76	8	16.4	5	11.1	9
واسط	0.16	14	17.1	11	7.25	15	8.82	15	10.3	11	9.58	14	8.3	11	13.0	7
نينوى	31.2	6	36.2	2	18.21	7	27.48	2	14.9	4	19.54	2	7.8	14	14.6	5

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعات الاحصائية للسنوات (2003 – 2012)، صفحات متفرقة.

* لم يتم ادراج معدلات البطالة لسنتي (2009 و2010) لعدم توفرها من المصدر.